

مواقف نواب ديالى وأراؤهم في المجلس النيابي
(1950 - 1956)

من خلال مناقشات مجلس النواب العراقي

**The Attitudes and Views of Diala Delegates of Iraqi
Parliament 1950-1956**

م.د. جلال كاظم محسن الكناني

كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

Instructor.Dr.Jalal Kadhim Muhsin AL-Knany
The College Art AL-Mustansirayah

ملخص البحث باللغة العربية

يتناول هذا البحث في ثناياه ، مواقف نواب ديالى وأراؤهم في مجلس النواب العراقي (1950 - 1956) ، مبيناً مداخلاتهم وتعليقاتهم التي أبدوها خلال المناقشات التي شهدها المجلس النيابي خلال المدة الزمنية موضوعة البحث ، والتي تناولت العديد من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من أن المجالس النيابية خلال تلك الحقبة كانت عرضة للتأجيل والترفيف الحكومي . وكانت مهددة دائماً بالحل من قبل السلطة التنفيذية ، الأمر الذي أدى إلى فرض هيمنتها على البرلمان وأحكمت الطوق السياسي على رجاله ، وأن اغلب النواب كانوا يدخلون البرلمان عن طريق الوزارة او البلاط . ولكن على الرغم من كل المآخذ التي سجلت على المجلس النيابي ، إلا ان هذا لم يمنع النواب بشكل عام ، ونواب ديالى بشكل خاص من أن يدلوا بأصواتهم . فتصدى قسم منهم لمناقشة السياسة العامة للبلد على الصعيد الداخلي ، منتقدين الحكومة حول إجراءاتها وهذا ما دفعهم إلى مطالبتها بإطلاق الحريات الدستورية والمطالبة بالانتخاب المباشر ، فضلاً عن مناقشاتهم للسياسة الخارجية للحكومة ، ولاسيما موقفها تجاه القضايا العربية ، إذ دافع النواب عن القضية الجزائرية وطالبوا بمساعدة الجزائريين في نضالهم ضد الاستعمار

الفرنسي ، كما لم تغب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عن انظار البعض الآخر من نواب ممثلي لواء ديالى . اذ عالجا بتعليقاتهم الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وذلك للحد من الأزمة المالية التي رافقت الحكومات المتعاقبة وكذلك الحد من ظاهرة الفقر والامية المتفشية ووضع الحلول الملائمة للوضع الصحي والخدمي المتردي ورفع المستوى المعاشي للمواطن .

وقد اتصفت مناقشات نواب ديالى بالنشاط والحيوية في أغلب جلسات مجلس النواب وغالباً ما كانت أفكارهم تتوافق مع الأفكار المطروحة لأعضاء مجلس النواب ، وتتناقض معهم في بعض الأحيان . وحرصوا في تعليقاتهم وأرائهم على المناقشات التي تهم حياة المواطن العراقي لما لها علاقة مباشرة بأمره اليومية ولاسيما في القرى والنواحي وان كان أكثرها يغلب عليه الطابع المحلي الذي يتعلق بـ (لواء ديالى) باعتبارها تمثل مناطقهم الانتخابية التي تشرفوا بتمثيلها في البرلمان منطلقين من كون هذه المناطق تحتاج إلى معالجة أصلاح على مستوى الخدمات العامة .

يهدف البحث الى معرفة مواقف نواب ديالى وأرائهم في المجلس النيابي(1950-1956) مبيناً ابرز مداخلاتهم وطروحاتهم على الجوانب التي أكدوا عليها خلال مناقشات المجلس . إما اهمية فتمكن من كونه يعالج الوضع السياسي الداخلي ، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي لها علاقة بحياة المواطن العراقي . اما اختيار عام (1950) وبالتحديد منتصف أيلول من العام نفسه بداية لموضوع البحث لكونه يمثل تاريخ تشكيل وزارة نوري السعيد الحادية عشرة والتي تزامنت مع قرب موعد انعقاد الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس النواب عام 1950، أما عن توقف البحث عند عام 1956، لكونه يمثل نهاية الاجتماع الاعتيادي الثاني للمجلس نهاية أيار من العام نفسه. اعتمد البحث في مصادره بالدرجة الأساس على محاضر جلسات مجلس النواب العراقي ما بين عامي (1950 - 1956) .

المقدمة :

يعد النظام البرلماني في جوهرة نظام ديمقراطي توصلت إليه البشرية بعد جهد طويل لكي يكون الضمانة للشعوب ، لا يعبر عن نوايا ومأرب الحكومات ، وإنما لمراقبة عملها وتصحيح مسارها بالاتجاه الصحيح . ألا أن النظام البرلماني الذي كان مطبقاً في العراق الملكي خلال تلك الحقبة موضوع البحث يعد صورة هزيلة للديمقراطية ، بل أن المجالس النيابية نفسها في حقيقتها كانت مهددة بالحل دائماً من قبل السلطة التنفيذية ، الأمر الذي أدى إلى تزييف الحياة البرلمانية ، وتزوير الانتخابات النيابية العامة . وعلى الرغم من أن مجلس النواب لم يسحب الثقة بشكل رسمي من أية وزارة طيلة العهد الملكي في العراق ، ألا أن هذا لم يمنع نواب ديالى من ممارسة دورهم الرقابي النيابي ، إذ كان لهم الصوت المسموع والرأي المقبول . ويسلط هذا البحث الضوء على المقترحات والتعليقات التي طرحها نواب ديالى حول العديد من القضايا التي شهدها مجلس النواب العراقي ، ولاسيما الخاصة بتشريع القوانين على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . الا أنها بقيت حبرا على ورق نتيجة طبيعة نظام الحكم السياسي في العراق .

توطئة :-

تميزت الحياة النيابية بالخضوع للسلطة التنفيذية (الحكومة) ، لاسيما في المرحلة الممتدة ما بين عامي (1945.1958) إذ اثبت مجلس النواب عدم قدرته على ممارسة دوره الرقابي النيابي نتيجة لطبيعة الأحكام الهيكلية التي أوردها الدستور بشأن المجلس ذاته بشكل خاص ، ولطبيعة النظام السياسي بشكل عام . ففي الانتخابات النيابية التي جرت في آذار عام 1947 ، والتي أظهرت نتائجها عن فوز مرشحي الحكومة ، وعى اثر ذلك استقبلت الأحزاب السياسية المجلس النيابي الجديد بتوجيه الانتقادات العنيفة إلى طريقة انتخابه وأعلنت الصحافة الحزبية بان هذا المجلس لا يمثل الشعب العراقي وطالبت بحله . وقد أظهرت نتائج الانتخابات أيضاً عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي بخمسة مقاعد في المجلس الجديد . في حين لم يفز حزب الاستقلال بأي مقعد في المجلس . وإزاء ذلك أعلن الحزب

الوطني الديمقراطي انسحاب نوابه من المجلس ، اذ استقال حسين جميل في السابع من آذار من العام نفسه⁽¹⁾ .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ السادس والعشرين من آذار عام 1947، ناقش المجلس استقالة نائب بغداد حسين جميل من المجلس . اذ علق نائب ديالى جميل الاورفلي⁽²⁾ على هذا الموضوع منتقداً الأحزاب السياسية وعملها في الانتخابات بأنها تجاوزت وتجاهلت القانون . ودعا في الوقت نفسه النائب المستقيل إلى العدول عن قراره والعودة إلى مجلس النواب ، تلبية لنداء الشعب الذي انتخبه بدلاً من تلييته نداء الحزب⁽³⁾ .

ومع استمرار التدخل الحكومي في موضوع الانتخابات النيابية ، استمرت عملية استقالة بعض النواب من المجلس ، فقد شهدت أيضاً الجلسة الخامسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي للمجلس لعام 1949 مناقشة هذا الموضوع في أروقة البرلمان . اذ طالب نائباً ديالى حسام الدين جمعه⁽⁴⁾ وعز الدين النقيب⁽⁵⁾ النواب الآخري بان يرفضوا الاستقالات ويعيدوا النظر في هذا الموضوع ، لان الوضع السياسي غير ملائم ، لاسيما وان البلاد العربية تمر في ظروف مضطربة وان المجلس بحاجة ماسة إلى نوابه بدلاً من انشغالهم في هذا الموضوع⁽⁶⁾ .

وعندما أرادت الحكومة العراقية إصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور في البلد عام 1950 ، طالبت الحكومة مجلس النواب بالموافقة على زيادة الرسوم والضرائب المفروضة واستحداث رسوم جديدة ، الا أنها واجهت معارضة من قبل النواب . اذ انتقد نائب ديالى عز الدين النقيب الحكومة قائلاً: " سادتي بين الحين والآخر كلما تجد الحكومات العراقية ضيقاً مستحكماً في الخزينة تلجأ مع الأسف الشديد إلى رفع الرسوم الكمر كية فتفرض الزيادات التي تترتبها على بعض من المواد المستهلكة أي على المستهلك العراقي . وكل هذه التعريفات تأتي من وراء الستار الذي يرمي على حد قول المسؤولين إلى حماية المنتوجات المحلية ولكن مع الأسف هذه لم تكن كما تدعي الحكومة المسؤولة"⁽⁷⁾ .

شهد العراق عام 1950 ، أحداثاً مهمة على الصعيد الداخلي ، اذ تولت السلطة في ذلك العام ثلاث وزارات أولها كانت وزارة علي جودت الأيوبي⁽⁸⁾ ، الا

أنها لم تستمر طويلاً في الحكم الا لبضعة أسابيع ، اذ استقالت الوزارة في الأول من شباط 1950 ، بسبب معارضة البريطانيين والوصي عبد الإله ونوري السعيد والطبقة الحاكمة نتيجة لسياسة التقارب مع مصر التي دعت اليها الوزارة المذكورة ، فضلاً عن دعمها للجامعة العربية ورفضها التدخل في شؤون سورية، لاسيما وان الوصي كان يطمح في الحصول على عرشها ⁽⁹⁾ . وفي الخامس من شباط عام 1950 ، أُلّف توفيق السويدي ⁽¹⁰⁾ وزارته ، التي تقرر ان تكون ائتلافية تتألف من الأحزاب العراقية والمستقلين ، الا ان السويدي واجه مشاكل عديدة حالت دون تحقيق ذلك بسبب عدم الانسجام الوزاري بين الساسة ⁽¹¹⁾ الأمر الذي ادى إلى مجيء وزارة ضعيفة ، اذ اصبح موقفها ومستقبلها مرهوناً بيد البرلمان الذي كانت أغلبيته من اعوان نوري السعيد ، فضلاً عن الخلافات الداخلية التي اخذت تتطور داخل الحكومة نفسها . وعلى أثر ذلك قدم السويدي استقالته من الوزارة ⁽¹²⁾ .

اعتاد نوري السعيد ان يتولى المسؤولية كلما اشتدت الحاجة إلى القيام بإجراءات سريعة ، لاسيما وان مفاوضات النفط كانت جارية بين الطرفين العراقي والبريطاني الأمر الذي اجمعت عليه الطبقة الحاكمة في البلاد بضرورة ان يمسك زمام الأمور مجدداً نوري السعيد لتسوية قضايا البلاد النفطية على اساس مبدأ المناصفة ، وعلى هذا الأساس كلف الوصي عبد الإله السعيد بتشكيل وزارته الحادية عشرة ⁽¹³⁾ . في الخامس عشر من أيلول عام 1950 .

عقد نوري السعيد مؤتمراً صحفياً اعلن فيه منهاج وزارته التي ارتكزت على أمرين هما الأعمار والإنشاء ومحاولة التقرب من المواطن العراقي ⁽¹⁴⁾ ، الا ان المطالبة بإجراء الانتخابات المباشرة وإصلاح الأوضاع الداخلية كانت احدى اهم مطالب العراقيين ⁽¹⁵⁾ . فالانتخابات كانت تجري بصيغة غير مباشرة ، اذ كان المواطنون ينتخبون ممثلين عنهم ليقوموا بدورهم باختيار أعضاء لمجلس النواب من بين عدد من المرشحين. وبهذه الطريقة استطاعت الحكومة ان تختار النواب ، حتى اصبح اغلبهم معينين من قبلها ⁽¹⁶⁾ . واستمر هذا الحال منذ تأسيس النظام وحتى تشرين الثاني عام 1952 وكان كل عضو في المجلس يمثل عشرين الف نسمة من السكان وحتى عام 1935 لم يتجاوز عدد اعضاء مجلس النواب في مختلف دوراته

عن (88) عضواً وبلغ الرقم (118) في عام 1943 و (135) عضو في عام 1954 ، و (148) في عام 1958 (17) .

. موقف نواب ديالى من السياسة الداخلية للحكومة العراقية :-

بدأت الدعوة إلى إصلاح الأوضاع الداخلية في البلاد ، ولاسيما تغيير نظام الانتخاب ، لكون المجلس النيابي يعّد أهم ركن من اركان الدولة الديمقراطية ذات الحكم النيابي ولأنه يمثل اداة الشعب للسيطرة على جهاز الحكم وتوجهه للمصلحة العامة (18) ، وعلى هذا الأساس تقدم عدد من النواب (19) في البرلمان بطلب إلى الحكومة في السادس والعشرين من شباط عام 1951 ، طالبوا فيه الحكومة لتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً وذكروا ان الأخذ بطريقة الانتخاب المباشر اكثر انطباقاً على احكام الدستور الذي منح هذا الحق للمواطن العراقي بان يمارسه بدون صعوبة ولا عرقلة خلافاً لطريقة الانتخاب على درجتين ، وانها تسهل العملية الانتخابية وتقصر مدتها ، وتضمن تنفيذ ارادة الناخبين في انتخاب نوابهم تنفيذاً حرفياً وتوثيق علاقة الناخب بناخبيه وتجعله يهتم بكل ما يجري في منطقتة الانتخابية وتؤدي إلى تدعيم الحياة الحزبية الحقيقية ، وعندما تمت مناقشة الطلب في مجلس النواب رفض من قبل أغلبية الأعضاء الذين رأوا فيه ما يتعارض وفكرتهم في ابقاء دائرة الانتخاب ضيقة (20) .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ الثالث عشر من شباط 1952 ، ناقش المجلس مرسوم رقم (6) لعام 1952 الخاص بالانتخاب المباشر ، فقد كان لنائب ديالى عز الدين النقيب ، مداخلة جاء فيها " انه سبق وان قدم عدد من النواب طلباً إلى المجلس النيابي تضمن الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وقد بينوا فيه الكثير من الآراء بخصوص هذا الموضوع ، ولكن على الرغم من مناقشة مجلس النواب لهذا الموضوع طويلاً الا انه مع الأسف كان مصيره الرفض ، كما تقدم في الوقت نفسه فريق آخر من النواب المؤيدين للحكومة طالبوا فيه بضرورة تعديل قانون الانتخابات الموجودة ان ممارسة الفرد لحقوقه الدستورية الكاملة غير منقوصة هي من اهم التطورات السياسية والفكرية ولكن هذه الحقوق وممارستها لا تتم ولا تسمع الا عن

طريق الأحزاب وعلى هذا الأساس تشكلت الأحزاب وأخذت تنظم صفوفها من اجل ان تصل بالبلاد إلى مثلها العليا ...» (21) .

وانتقد النائب " النقيب " الأحزاب السياسية بشأن زجها الموظفين في شؤونها الحزبية ، داعياً الحكومة إلى عدم التماذي بشكل عام في مثل هذه الأعمال لما لها من ابعاد خطيرة ليس على الدولة فحسب وإنما على المجتمع ، وشدد في الوقت نفسه على عدم جعل الموظف آلة صماء بيد الأحزاب لغرض تمشية المصالح الحزبية في البلاد وتهديدهم بالفصل والنقل اذا لم يبادروا بتنفيذ تلك الرغبات (22) .

عندما اكمل الملك فيصل الثاني (23) ، سن الرشد القانونية في الثاني من مايس عام 1953 ، مارس سلطاته الدستورية ، فعهد الى جميل المدفعي بتأليف وزارته (24) في السابع من مايس 1953 بعد ان قدم استقالته من وزارته السادسة وفقاً للأصول الدستورية . وإزاء هذا التطور كان العراقيون يراقبون الأحداث متأمليين في ان يكون العهد الجديد عهداً تطلق فيه الحريات العامة وتسود فيه مبادئ الديمقراطية ويعمل على صيانة الدستور ، ورفع المستوى المعاشي للعراقيين وإزالة الفقر (25) .

وأثناء مناقشة مجلس النواب موضوع العهد الجديد داخل أروقة البرلمان ، اشار نائب ديالى جميل الاورفلي ، بان البلاد احتقلت من شمالها إلى جنوبها بعيد تنويع الملك فيصل الثاني ، وهذا دليل على ان الشعب على اختلاف طوائفه اظهر ولاءه وتمسكه بالحكم الهاشمي ... ، ان الوزارة جاءت الى الحكم وفق الأصول الدستورية ، ولكن هناك بعض الملاحظات التي يجب ان تنتظر لها الوزارة وتعمل على اساسها وان كنا من المؤيدين لها منها ، ان الشعب على اختلاف نزعاته يريد اشياء جديدة واصلاحاً جذرياً شاملاً اهمها القضاء على الرشوة والفساد ، وهذا لم يكن امراً صعباً ، فان الحكومة لديها الكثير من الإمكانيات التي تؤهلها نحو المسير قدماً تجاه الإصلاح ، فالمال متوفر في البلاد لكونه يأتي من الموارد النفطية

ولدينا الكفاءات القادرة على انجاز العمل ، ولكن انتشار الفساد والرشوة والتدثر هي التي تعرقل نجاح هذه الأمور ... وعندما تأتي الوزارة الى الحكم يأتي معها المهنتون من كل صوب ومعهم طلباتهم فهذا مثلاً يريد وظيفة واخر يريد ارضاً ... وبهذه

الصورة دخلت العناصر غير الكفوءة في الدولة وأصبحت مليئاً بأمثالهم أكثر من الحاجة (26) .

اما النائب لطفي عزت (27) ، فقد بين في الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في الثامن عشر من كانون الثاني عام 1956 ، الأسباب التي تؤدي إلى ارباك جهاز الدولة الإداري راجعاً ذلك الى عدم استقرار الموظف في وظيفته فكثير ما نرى ان التنقلات للموظفين تتم من وقت الى آخر دون ان يكون هناك سبب مقنع ، بل والأحرى من ذلك ان الموظف ينقل وهو لا يعرف شيئاً عن لوائه بل قبل ان يباشر الأعمال التي يراها من وجهة نظره مهمة وضرورية ، كما دعا الحكومة الى الاهتمام بالجهاز الفني في البلديات ، ولاسيما المدن الرئيسية رغم الحركة العمرانية التي تشهدها ، الا انها تحتاج إلى تنظيم عصري وفق الطراز الحديث ومنسق وفق خطط يضعها متخصصون في هذا المجال ، ولكن مع الأسف لم توفق الجهات المعنية بهذا الأمر في ايجاد مثل هؤلاء الفنيون الذين يمكن الحصول عليهم عن طريق ارسال البعثات إلى الخارج وعلى حساب نفقة وزارة الداخلية (28) . وكعادتها ، لم تستجب الحكومة العراقية لمطالب النواب ، وانما كانت حبرا على ورق ، اذ كانت توعده بانجاز المشاريع لكن دون تنفيذ ، وبدلاً من ان تعمل على ارسال البعثات خارج البلد ، عملت على الاستحواذ على العدد الأكبر من الكوادر الهندسية المتخرجة حديثاً من الكليات وزجهم بالأمور الفنية الخاصة بالبلديات (29) .

. موقفهم من القضايا السياسية الخارجية :-

على الرغم من ان السياسة الخارجية للعراق في تلك المرحلة لم تعتمد على ما نص عليه مناهج الوزارات واقتراحات البرلمان كما يجب ان تكون وفقاً للنظام الدستوري ، وإنما كانت تعتمد على رأي الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد بالذات ، ومن ورائهما البريطانيون المؤثرون بشكل فعال في تقييم تلك السياسة

وتخطيطها⁽³⁰⁾ ، الا ان ذلك لم يمنع النواب من ان يدلوا بأرائهم حول ما يجري من احداث في السياسة العربية ، ففي جلسة مجلس النواب الاجتماع الاعتيادي الثالث للمجلس لعام 1950 ، تحدث نائب ديالى " عز الدين النقيب " ، منتقداً الحكومة بشأن القضايا العربية ، اذ دعاها الى عدم الاكتفاء برفع الاحتجاجات وهذا ما لاحظنا في اعتداءات (اسرائيل) المتكررة على حدود شرقي الأردن ، فلم تقم الدولة المعتدى عليها بما يترتب عليها من واجب وهو مقاتلة العدوان بالعدوان ، وانما كانت تكتفي دائماً برفع الاحتجاجات والشكاوى فقط . لذا اعتقد انه يجب ان تتخذ الحكومة ومن ورائها مجلس النواب إجراءات من شأنها ان تقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع (اسرائيل) ، فاذا اكتفينا بالاحتجاجات فلا ارى أي فائدة من ذلك . لذا ارى ان تتخذ الإجراءات اللازمة بقطع العلاقات السياسية ك . انت ام الاقتصادية حتى نكون قد قدمنا بهذا العمل شيئاً للبلاد العربية⁽³¹⁾ ، كما كان للنواب موقف من التطورات السياسية في سورية أبان حركة اديب الشيشكلي التي حدثت في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1951 وعزله للحكومة الشرعية التي كانت قائمة انذاك وزج رجالها في السجون ، فضلاً عن انه عزل رئيس الجمهورية من منصبه الشرعي وحل المجلس النيابي وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً مخالفاً بذلك الدستور ومتجاهلاً لمشاعر السوريين⁽³²⁾ .

وعندما طرح هذا الموضوع في مجلس النواب ، انتقد النائب " النقيب " ، الحكومة العراقية تجاه الأحداث في سورية طالباً منها دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية للاجتماع من اجل اتخاذ موقف تجاه سورية لخروجها من ازمته مبرراً ذلك بان هذه الأعمال جاءت في ظروف مضطربة وصعبة تمر بها الدولة العربية وهي احوج ما تكون إلى الهدوء والاستقرار . وطالب بإعادة الحقوق الدستورية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة حرياتهم . الا ان الحكومة العراقية لم تقم بهذه الإجراءات وإنما اكتفت بعمل واحد وهو عدم اعترافها بالوضع الراهن في سورية لكنها لم تقطع العلاقات الدبلوماسية معها . وكنا نتأمل منها الشيء الكثير ... كما طلب من الحكومة العراقية ان تكون حاضرة في هذه الجلسة بالذات ، متمثلة برئيس وزرائها او وكيل وزير خارجيتها لتوضيح بعض المعلومات عن موضوع التفاهات

التي حصلت بين الحكومة وضباط الشيكلي الانقلابيون عندما قدموا للعراق ... كما هاجم النائب في الوقت نفسه موقف الجامعة العربية إزاء التطورات السياسية في سورية ، داعياً منها القيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها بدلاً من وقفها مكتوفة الأيدي (33) .

طالب النائب جميل الاورفلي في جلسة مجلس النواب الرابعة والثلاثين المنعقدة في السادس والعشرين من نيسان 1956 ، لمناصرة الشعب الجزائري في نضاله ضد المستعمر الفرنسي ومقاطعته اقتصادياً ، مناشداً الحكومة العراقية باتخاذ قراراً بالمقاطعة وان لا ينتظر الدول العربية او قرارات الجامعة العربية بهذا الشأن . مستغلاً علاقات فرنسا الاقتصادية في العراق . معتبراً قرار المقاطعة اقتصادياً ومنع شركاتها من المتاجرة في البلاد ، وان كان بهذه الطريقة فإنه سيساهم ولو بجزء ضئيل في مساندة الشعب الجزائري في محنته . فلم يكن العراق بعيداً عن القضايا القومية ، لاسيما وانه سبق وان قطع النفط في قضية فلسطين وتحمل خسارة الكثير من الأموال نتيجة هذا الاجراء (34) .

انتقد النائب (عز الدين النقيب) اجراء الحكومة العراقية ، بشأن قضية تجاوز الإيرانيين لحق العراق في مياه نهر الوند ، وهي قضية أساسية تهم مزارعي ديالى فيما تخص المزارعين بعد تدني منسوب المياه ، الأمر الذي ترك تأثيراً سلبياً على بساتين خانقين ومزارعها . وبالتالي تعرض هذه البساتين والمزارع إلى التلف والحرمان من المياه ، على الرغم من المراسلات التي تمت بين الجانبين بهذا الأمر . كما طالب وزير خارجية العراق بوضع حل للمشكلة متسائلاً : " هل يجوز لدولة ان تتجاوز على حقوق دولة اخرى مجاورة لها في المياه وتستبدل مجرى النهر المشترك إلى جهة اخرى مالم توافق عليه الدولة المجاورة" (35) .

- ظروفات نواب ديالى لمعالجة بعض القضايا الاقتصادية :-

اثر الحرب العالمية الثانية على الوضع الاقتصادي في العراق ، اذ كثرت خسائر الحلفاء واشتد طلب قواتهم المرابطة في العراق للمنتجات المحلية وانصرف الإنتاج العالمي عن تجهيز سلع الاستهلاك المدني وضعف انتاج العراق الزراعي

والصناعي وهبطت الطاقة المالية للدولة فادى ذلك الى اختلال تجارة البلد الخارجية ، فضلاً عن الارتفاع الشديد بالأسعار ، واعترفت الحكومة بذلك وقالت بان مستوى الأسعار وصل حدوداً شاذة نتيجة لفشل الجهود المبذولة من اجل الحصول على السلع المستوردة ، وتوفير ما يكفي السكان والقوات الأجنبية من المنتجات المحلية ، حتى أصبح الناس في حيرة من امر غذائهم ولباسهم وسكنهم (36) . فكان لابد للاقتصاد العراقي من ان يتأثر من جراء قيام الحرب العالمية الثانية (37) ، لذلك ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً ، وتدهوراً مما كان له مردودة السلبية على حياة المجتمع ، ولاسيما على الموظفين في الدولة ، الأمر الذي دفع بعضهم إلى الاتجاه إلى الرشوة واختلاس اموال الدولة سعياً وراء لقمة العيش (38) .

عندما الف نوري السعيد وزارته الحادية عشرة في منتصف أيلول عام 1950 ، تحدث قائلاً :- " انه جاء هذه المرة لتوفير الخبز لأبناء الشعب العراقي والعمل على تقريب العلاقة بين الشعب والحكومة " (39) .

وعندما عرض تقرير لجنة الشؤون المالية البرلمانية ، مرسوم رقم (4) لعام 1950 والخاص بتقليل وإضافة درجات ومبالغ إلى الميزانية العامة ، تحدث نائب ديالى " حسام الدين جمعة " ، معترضاً بالقول : " ان الأسباب التي جاء بها هذا المرسوم لا تشجع المصادقة عليه ، كما ان البيانات التي ادلى بها كل من المسؤولين وزير المالية ووزير الدولة كانت غير مقنعة للموافقة عليه ، فضلاً عن ذلك ان هذا المرسوم صدر اثناء عطلة مجلس النواب لم يؤخذ به ولم يعمل به في حينه لذا فان الشروط الواردة في المادة (26) من الدستور لم تتوفر فيه . ودليلي على ذلك انه لم يكن من الأمور المستعجلة او الخطرة او التي لها علاقة بالأمن الداخلي ولو كان على درجة من الأهمية لما اهمل في حينه هذا المرسوم . فلهذه الأسباب التي ذكرتها ولمخالفة المرسوم الدستور ، فأني ارفضه كما ادعوا النواب الآخري ان يرفضوه " (40) .

وقد رد وزير المالية عبد الوهاب مرجان عن النائب بقوله: " ايها السادة اننا قدمنا هذا المرسوم بموجب الدستور ، وقد اوجبت الفقرة الثالثة من المادة السادسة

والعشرين عرض جميع المراسيم على مجلس النواب . ام بشأن اصدار المراسيم فاني ارى ان الحكومة القائمة يومئذ هي التي تقدر الحاجة لاصدارها⁽⁴¹⁾ .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ الرابع عشر من شباط 1952 ، ناقش تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية الخاص بالاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركات النفط العراقية المحدودة ، كان لنائب ديالى " حسام الدين جمعة " ، مداخلة اعترض فيها على فكرة تأمين النفط في هذا الوقت مبرراً ذلك بان صعوبات ومشاكل ستواجهنا في حالة التأمين منها الأمور الفنية ، والمال وكذلك فقدان مصافي النفط . اما بالنسبة للاتفاقية الحالية فاعتقد انها افضل من الاتفاقيات السابقة ، وان كان فيها بعض الغبن والمشاكل والسلبيات . فعلياً ان نقبلها على علاقتها مرغمين لحين توفر الفرصة المناسبة التي تمكننا من الحصول على عوائد اكثر⁽⁴²⁾ .

طرح موضوع مناقشة لائحة تعديل قانون وسائل النقل البرية رقم (50) لعام 1935 في الاجتماع الاعتيادي للمجلس في عام 1952 . فقال النائب " عز الدين النقيب " : " انا أريد ان اعلق على هذه اللائحة من حيث المبدأ فقط . فقد جاء في الأسباب الموجبة التي تقدمت بها الحكومة ان الرسم الحالي الموجود على وسائل النقل البرية هي طفيفة لا تتلاءم مع بقية الضرائب المفروضة من قبل وهذا ما اعترفت به الحكومة بان الضرائب اثقلت كاهل المواطنين ولم تكتمف بهذا ، بل ان الحكومة تريد ان تزيد من رسوم وسائل النقل البرية ومن رسوم اخرى تشدد على اصحابها ، في الوقت الذي نشكو فيه من حدة البطالة وزيادتها في البلد . فأرجو من معالي وزير المالية ان يسحب هذه اللائحة نظراً للأسباب التي قدمتها⁽⁴³⁾ .

وعلى الرغم من ازدياد عائدات النفط منذ عام 1952 ، الا ان الأزمة الاقتصادية بقيت مستعصية طوال العهد الملكي ، اذ استمرت الضائقة المالية في العراق ولعل السبب في ذلك عائد إلى ان اغلب المجالات الاقتصادية المهمة في البلاد كانت تدار من قبل مؤسسات اجنبية وفي مقدمتها السكك الحديدية وميناء البصرة اللذان لم يكن للعراق فيهما سوى الاسم وأنهما مؤسستان للتبذير بأموال الدولة⁽⁴⁴⁾ . ومع استمرار هذا الوضع الاقتصادي الا انه لا يمكن تجاهل ما قامت به الوزارة السعيدية الحادية عشرة من اعمال للتغلب على الأزمة الاقتصادية التي

(45) استمرت تلازم الوزارات المتعاقبة ، فقد جاء في منهاج وزارة مصطفى العمري التي ألفها في الثاني عشر من تموز 1952 ، والتي حلت محل وزارة نوري السعيد ، إذ ادعت بأنها ستبذل كل ما بوسعها من أجل تشجيع الإنتاج الصناعي المحلي ، ودعم النشاط التجاري ، فضلاً عن عزمها على توفير المواد الغذائية وسوف تعمل على تخفيض بعض الضرائب (46) إلا أن وزارته لم تستمر طويلاً بسبب الاضطرابات التي شملت جميع أنحاء البلاد ، ولاسيما العاصمة بغداد ، الأمر الذي دفع مصطفى العمري إلى تقديم استقالته (47) . كما لم تكن المراسيم التي أصدرتها وزارة نور الدين محمود (48) (1952 / 11 / 23 - 1953 / 1 / 29) كافية أو مؤثرة لإصلاح حالة البلاد الاقتصادية وإن كانت قد خفضت نسبة الرسوم الكمركية عن البضائع المستوردة والمصدرة . وكذلك القول عن خطة وزارة جميل المدفعي الانتقالية (1953/1/29 - 1953/5/2) التي اضطرت إلى إلغاء بعض مراسيم وزارة نور الدين محمود التي كانت تمس مصالح بعض النواب والأعيان والوزراء (49) ونتيجة لتدهور أسعار الحاصلات الزراعية من جهة ، وانخفاض الدخل الزراعي من جهة أخرى ، لجأت وزارة فاضل الجمالي (50) التي جاءت إلى الحكم في السابع عشر من أيلول 1953 بعد استقالة وزارة المدفعي ، إلى ضخ كميات كبيرة من النقد في السوق للتسريع في الأعمال العمرانية ، وإنها شجعت التسليف الزراعي عن طريق المصارف في محاولة منها لغرض التقليل عن الضائقة الاقتصادية المستحوذة على السوق وهذا ما جاء في منهاجها الوزاري الذي أعلنته بشأن تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد (51) . وعلى اثر استقالة الجمالي كلف ارشد العمري (52) ، برئاسة الوزارة ، وبالرغم من وعود الحكومة إلا أن الطبقة الفقيرة بقيت تعاني من الضيق المالي (53) .

على ما يبدو أن الوزارات المتعاقبة التي تشكلت مع استمرار الضائقة الاقتصادية ، لم تعمر طويلاً بالحكم ، وهذا ما جعلها غير قادرة على القيام بأعمالها من حيث دراسة مشاكل البلاد والنهوض بأعبائها الأمر الذي جعل عملها مقتصرًا على تمشية الأمور الاعتيادية ، خلافاً لما هو موجود في منهاجها الوزاري .

الف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة⁽⁵⁴⁾ ، في الثالث من آب 1954 ، بعد استقالة العمري . وبدلاً في ان تقوم الحكومة بإصلاح الوضع الاقتصادي ، عملت على إصدار مجموعة من المراسيم وفقاً لسياسة نوري السعيد الجديدة ، عملت بموجبها على محاربة كافة القوى الوطنية بغض النظر عن خلفيتها الأيدلوجية⁽⁵⁵⁾ ، الأمر الذي دفع هذه القوى والأحزاب السياسية إلى الاحتجاج على هذه السياسة مطالبين حكومة السعيد بمعالجة امور تهم الشعب العراقي ، منها رفع المستوى المعاشي للمواطن وإيجاد فرص عمل للعاطلين ومعالجة الفساد الإداري في الدولة⁽⁵⁶⁾ . وفي محاولة منها لتحسين الأوضاع في البلاد ، أكدت الدولة من خلال خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل الثاني ، بان حكومة نوري السعيد عملت على استخدام خبراء لإعادة النظر في التعريف الكمركية ، وأصدرت مرسومي توزيع الأراضي في لواء العمارة ، وتعديل قانون النزاع في الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو في لواء المنتفك وقدمت للبلديات قرصاً بخمسة ملايين دينار، وكذلك اصدرت مرسوماً بتعديل قانون تأسيس المصرف الزراعي لإحياء الأراضي الأميرية⁽⁵⁷⁾ ، وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي في العراق الا ان اسعار السلع الاستهلاكية ولاسيما التي يستهلكها العراقيون بقيت مرتفعة لارتفاع الضرائب الكمركية عليها⁽⁵⁸⁾ .

تطرق نائب ديالى جميل الاورفلي إلى مسألة الأراضي الأميرية بقوله: " بان هذه الأراضي كانت تستأجر من قبل الراغبين وعندما صدر القانون الخاص بالتصرف أصبحت تلك الأراضي يتجاوز عليها فضولاً وأصبحت الحكومة محرومة من واردات هذه الأراضي فيتعدى عليها الناس ويستغلونها بدون اجر . فأرجو من الحكومة ان تضع حداً لهذا بتحديد التصرف اما بطريق توزيع هذه الأراضي او بطريق اخر كعرضه على الناس " ⁽⁵⁹⁾ . ومما تجدر الإشارة اليه إلى ان وزارة المالية كانت قد ابلغت الحكومة بهذا الموضوع ، بانها مؤيدة من حيث الأساس فكرة الشروع في استثمار الأراضي الأميرية ، وانها تؤيد في الوقت نفسه ضرورة تخصيص مبلغ من المال قدره (250) الف دينار لشراء المضخات والبذور لهذا الغرض⁽⁶⁰⁾ .

شهدت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة⁽⁶¹⁾ ، التي شكلها بعد استقالة وزارته السابقة في السابع عشر من كانون الأول 1955 ، بداية سلسلة من الإضرابات التي ترجع في اسبابها إلى تردي الأحوال الاقتصادية من جهة ، وتوجيه السياسة الاقتصادية لخدمة مصالح فئة قليلة من الاقطاعيين والراسمالين الذين ارتبطوا مع نوري السعيد اكثر من أي وقت مضى من جهة اخرى⁽⁶²⁾ .

وإزاء تلك الأزمة التي عاشها العراق ، اخذت مناقشات مجلس النواب تهتم بالأزمة الاقتصادية بشكل عام ، وانتقد بعض النواب الوضع الاقتصادي، لكون اغلب العراقيين لازلوا يعانون من الفقر على الرغم من زيادة واردات الدولة من النفط⁽⁶³⁾ . فقد تحدث النائب " لظفي عزت " قائلاً " ان لوزارة الزراعة اهمية كبرى في حياتنا الاقتصادية فاذا ما علمنا ان حوالي 70 % من سكان البلاد يمتهنون الأعمال الزراعية . وان هذه الوزارة تضم فضلاً عن مديرية الزراعة العامة ، مديريات اخرى تتصل اعمالها اتصالاً مباشراً في حياة السكان المعيشة ورفع مستواها عن طريق تحسين الإنتاج مثل مديرية البيطرة والإرشاد الزراعي وغيرها ان من الأمور المهمة التي يجب توجيه النظر اليها من اجل تحسين احوال الري والزراعة هي الإكثار من انشاء المبازل في الأراضي الزراعية لغرض تصريف المياه الجوفية . بدلاً من تحويلها الى اراضي غير صالحة للزراعة . ولهذا ارى وجوب الإسراع في تنفيذ شبكة من المبازل في مختلف المناطق الزراعية العراقية ولاسيما المناطق التي اعتبتها وسائل الزراعة المتعاقبة مثل لواء ديالى " ⁽⁶⁴⁾ .

لم تشهد ديالى عملية استصلاح للأراضي وإنشاء المبازل حالها حال بقية الألوية ، وقد رد وزير الزراعة رشدي الجلي على النواب بقوله : " ايها السادة ان الارتقاء بلنهضة الزراعية ليس بالأمر الهين كما انها ليست شبيهة بتشييد بناية او انشاء جسر وتتوفر المال يمكننا انشاءهما . اما الزراعة فهناك عقبات ومشاكل تعترضها يجب التغلب عليها ومن اهم الأمور التي تعيق اعمال المسؤولين الزراعيين هو ميل الفلاح للمحافظة على الأساليب القديمة التي ورثها منذ القدم ، وميله إلى عدم التطور والاحتفاظ بزرع انواع معينة من المحاصيل⁽⁶⁵⁾ .

وقد علق نائب ديالى " محمد فخري الجميل " (66) ، على الموضوع بان العراق مهما بلغ تقدمه الصناعي لا يخرج من كونه بلداً زراعياً ولا تخرج الزراعة عن كونها احد اهم المورد التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي فلا غرو في ذلك اذا بذلت العناية الفائقة للزراعة . ودعا الحكومة أيضاً إلى الاهتمام بالمبازل وإنشاء الغابات ... ولكن عندما رجعنا الى ميزانية الدولة وجدنا ان المخصص لهذا الموضوع لا يتجاوز الـ (14) الف دينار وهو مبلغ لا يكفي لهذه المسألة الحيوية (67).

وعندما قدمت لجنة الشؤون المالية والحقوقية تقريره م ا المشترك في المرسوم رقم (27) لعام 1954 حول تعديل قانون حسم النزاع في الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو في لواء المنتفك رقم 40 لعام 1954 . تحدث النائب " محمد فخري الجميل " ، عن هذا القانون مؤيداً لسياسة الحكومة بقولة : " ان اول من تصدى لحل هذه المشكلة رئيس الوزراء نوري السعيد في وزارته السابقة . فاصدر المرسوم الذي غير الى لائحة ، وعندما شعر بالمشاكل من تطبيق هذا القانون ، اصدر السعيد في وزارته الحالية مرسوماً يقضي بتعديل اللائحة السابقة . وعندما عرض المرسوم على اللجنة المشتركة ابدينا ملاحظاتنا حوله وتم رفعة بعد ذلك إلى الحكومة وبعد دراسة مستفيضة أقرت الحكومة التعويض العادل فجاءت مقترحاتها متوافقة لرغبات اعضاء اللجنة المشتركة . وتم صياغة هذه المقترحات بشكل لائحة متوافقة لنص المادة العاشرة من الدستور . وعليه فانا وافق على هذه اللائحة لأنها جاءت حلاً وسطاً مناسباً لمتطلبات العدالة والتعويض العادل " (68).

وتأكيداً لما ذكره النائب ، فإن نوري السعيد رئيس الوزراء تحدث مسبقاً بشأن قضية الأراضي الأميرية وعملية توزيعها وقال : " ان الحكومة تسعى جهد امكانها لسد العجز المالي ، وسوف توزع الأراضي الأميرية الصرفة على الفلاحين على اساس الملكيات الصغيرة وبشكل عادل " (69) .

عندما قدمت لائحة قانون تعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت بين دول الجامعة العربية للمصادقة عليها من قبل البرلمان ، وافق نواب ديالى عليها ، ولكن ليس بالإجماع وذلك لعدم حضور بعض من نوابهم للمجلس (70) ، وقد جيء بهذه اللائحة للتصديق عليها في البرلمان بعد ان وقع مندوب الحكومة

العراقية على هذا القانون واتفاقيات اخرى بين هذه الدول في اجتماع مجلس الاقتصاد العربي في القاهرة (71) .

عقد مجلس الوزراء ، في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1955 ، اجتماعاً بخصوص قانون التعريف الكمركية ، في جلسته الرابعة والأربعين بعد المائة ، واستمع إلى الإيضاحات التي أدلى بها وزير المالية واطلع على صيغة اللائحة والجدول الملحقة بها وأسبابها الموجبة وبعد المداولة ، وافق مجلس الوزراء على التشكيل المقدم من قبل الوزير بعد حذف بعض الفقرات من جدول الصادرات والاكتفاء ببعضها (72) .

وأثناء مناقشة مجلس النواب للائحة هذا القانون ، اعترض نائب ديالى " جميل الاورفلي " بقولة : " ان الحكومة ذهبت في وضع الأنظمة لأجل الضرورات التي وردت في الفقرتين (أ - ب) من اللائحة . وفي رأي ان ذلك لا يجوز ، فالذي اعرفه ان القانون الأساسي يحتم ان تكون الضرائب سواء طلب زيادتها أو نقصانها أو إلغائها لا يكون ذلك الا بقانون ولا يجوز ان تصدر التعريفات او ان تعدل او تلغى الا بموجب نظام ... فقد نصت المادة (90) من الدستور بان تبقى جميع الضرائب والملكوس على ما تكون عليه عند البدء في تطبيق هذا القانون إلى ان يتغير بقانون . والمادة (91) كذلك تنص على ان " لا يجوز وضع ضرائب او رسوم الا بقانون " فأني اسأل معالي نائب رئيس الوزراء القانوني هل يجوز ذلك (73) . وقد علق احمد مختار بابان (74) المعني بهذا الموضوع بقوله : " ان المادة (11) من الدستور تبحث عن فرض الضريبة لا عن تخفيضها ففرض الضريبة يكون بموجب القانون وحتى موضوع فرض الضرائب لا يكون بموجب مرسوم . اما تخفيض الضرائب وإلغائها فيمكن ان يكون بموجب مرسوم " وعلى أي حال فان امر التخفيض أيضاً يحتاج الى قانون فالتخفيض السابق لا يثقل كاهل الشعب بل يخفف عنه " (75) .

وفي هذا الصدد ذكرت السفارة البريطانية في بغداد في تقريرها السنوي لعام 1955 " بان الحكومة العراقية تنوي اصدار مرسوم ضرائب خصص لغرض تخفيض

الضرائب عن الأشياء الأساسية في حين ستفرض في الوقت نفسه زيادات على الحاجات الكمالية (76) .

يتضح من خلال ما تقدم ، ان الوضع الاقتصادي في العراق ، كان يغلب عليه الطابع الزراعي والأساس الإقطاعي ، مع وجود اختلال في الميزانية العامة للدولة . وعلى الرغم من مناقشة النواب وانتقادهم لهذا الوضع المتردي ومطالبتهم برفع المستوى المعاشي للمواطنين وتخفيض الضرائب عن كاهلهم ، الا ان هذا الوضع لم يشهد تحسناً لدى الطبقات الفقيرة .

مواقف نواب ديالى من القضايا الاجتماعية :-

كان لتأزم الوضع الاقتصادي خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها اثره السيئ على الوضع الاجتماعي في البلاد . وقد حاول مجلس النواب اشعار الوزارات المتعاقبة بتبردي الوضع الاجتماعي ، والسعي لتحسينه فلم يجد اذناً صاغية بسبب استمرار تأزم الوضع الاقتصادي ، وغياب السلطة التي تهتم بأحوال المجتمع وقصر الوزارات التي لم تعر لذلك اهمية في حين كان همها القضاء على التيارات السياسية ومكافحة العناصر الوطنية في البلاد بغض النظر عن الأمور الأخرى (77) ، وعلى الرغم من تجاهل السلطة للوضع الاجتماعي ، الا ان جلسات مجلس النواب شهدت مناقشات ومداخلات بهذا الشأن ، تناولت مختلف قضايا المجتمع الخدمية والصحية والتعليمية .

طرح موضوع مناقشة لائحة قانون استحداث وزارة الصحة ، في الاجتماع الاعتيادي للمجلس لعام 1951، تحدث النائب جميل الاورفلي مؤيداً الفكرة قائلاً : " ان امر احداث هذه الوزارة ليس بدعة جديدة ولدت في العراق بل انها موجودة في اكثر الدول لان الصحة فوق كل شيء ولاسيما صحة المجتمع ... فأحداث وزارة

الصحة هو امر ضروري لا يختلف عنه الجميع ... وبعد ذلك واصل الحديث قائلاً :- " ان العلل في البلاد ثلاث هي المرض والفقر والجهل . ف الأخير تعالجه وزارة المعارف والمرض يجب ان تعالجه وزارة الصحة وما يبقى من الأعمال فتعالجه وزارة الشؤون الاجتماعية وهي كثيرة وواسعة واني اعتقد ان واجبها هي اوسع بكثير مما نتصور حالة كونها تتعلق بجوانب الحياة الاجتماعية (78) .

ناشد نائب ديالى "عبد الجبار محمود" (79) ، وزير الداخلية في الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لعام 1953 ، بشأن تحسين المشاريع الخدمية في لواء ديالى . اذ تحدث النائب قائلاً : " لا يخفى ان ناحية السعدية في ديالى من النواحي المهمة ، الا انها بقيت تعاني الإهمال والحرمان من المشاريع الحيوية مثل مشروع الماء والكهرباء ، كما شمل الإهمال أيضاً الجانب الصحي ، اذ لا يزال اهالي الناحية يعانون من مياه الشرب غير الصحية ، الأمر الذي جعلهم عرضة للإصابة بالأمراض : فأرجو من معالي الوزير ان يشمل هذه الناحية بالاهتمام والعناية وتحسين أحوالهم اسوة بالنواحي الأخرى " (80) .

وعندما عرض موضوع الخدمات الصحية ومدى اهميتها للمواطنين عقب نائب ديالى "راغب عبد الله" (81) ، معلقاً على ما طرحه الدكتور عبد المجيد القصاب (نائب بغداد) عن وزارة الصحة الذي قال : " بان لكل الف نسمة من السكان طبيباً واحد " اذ تحدث (نائب ديالى) قائلاً : " يوجد في مستشفى خانقين طبيب واحد وممرضة ومضمد ، في حين يبلغ عدد سكان هذه المدينة (55) الف نسمة . وفي بعض الأحيان لم تجد هؤلاء الموظفين في المستشفى بحجة انهم ذهبوا إلى اماكن خارج المستشفى ، وعندما تشرف وزير الصحة عام 1954 بزيارة هذا المستشفى رأى بنفسه الإهمال الذي يعاني منه هذا المستشفى الذي تم بناؤه في العهد العثماني فضلاً عن موقعه القريب من محطة القطار . فكيف يشعر المرضى بالهدوء وهم بجوار محطة القطار . وكذلك الحال بالنسبة لمستشفى السعدية فلا يوجد فيه طبيب وانما تم إدارته من قبل موظف صحي . فأرجو من معالي وزير الصحة ان يأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار " (82) .

وقد علق وزير الصحة عبد الأمير علاوي على ما قاله نائب ديالى ، بأنه ذهب قبل عامين إلى خانقين واختار الأرض الصالحة لبناء المستشفى ، ولكن هناك عقبات حالت دون اكمال المشروع ، الأمر الذي ادى إلى تأخيره ووعدهم بإنشاء المستشفى وإكمال مستلزماته الصحية⁽⁸³⁾ .

وفي هذا الصدد تشير لغة الأرقام بحسب ما ذكرته نشرة الإحصاء الصحي والحياتي لعام 1955 ، ان الواقع الصحي في ديالى كان متدنياً ولا يتناسب وحاجة المدينة الفعلية للخدمات الطبية ،ولامع عدد سكانه ، كما لا يتناسب أيضاً مع التطور النسبي الذي طرأ على الخدمات الصحية في العراق ، اذ كان يوجد في ديالى ستة مستشفيات حكومية ، في حين كان عدد الاسرة (184) سرير و (30) مستوصف صحي .⁽⁸⁴⁾

ولم يكن الجانب التعليمي ، أفضل من الجانب الصحي ، فقد كانت البلاد تعاني من الجهل وتفشي الأمية بصورة عالية جداً بين السكان ، اذ ان عدد المتعلمين لم يكن يزيد عن 8% من مجموع السكان ، في حين نسبة الأمية كانت تصل الى 92% من مجموع السكان . اذ تعاني البلاد من قلة المدارس ولاسيما في القرى والنواحي التي تنعدم فيها المدارس الثانوية . ولم يكن الواقع التعليمي بعيداً عن مناقشات المجلس النيابي . فقد ناقش النواب مسألة التعليم ، وطالبوا بفتح مدارس ضمن مناطقهم الانتخابية التي تعاني من قلتها⁽⁸⁵⁾ .

وعندما عرضت لجنة شؤون المعارف لائحة قانون جامعة بغداد ، على مجلس النواب ، تحدث النائب " راغب عبد الله " عن الواقع التعليمي في ديالى مطالباً وزير المعارف بإكمال النواقص الحاصلة في مدارس خانقين ، ومنتقداً سياسة الحكومة في هذا المجال . اذ قال : " ان العهد العثماني لم يرث منه سوى مدرسة واحدة في ناحية السعدية وهي الآن مهجورة ولم تصلح للدراسة . وان اول مدرسة تم تشييدها من قبل الأهالي عن طريق التبرعات والفضل في ذلك يعود الى الأشرف والملاي ، وكذلك الحال بالنسبة للمدرسة المتوسطة التي تم إنشاؤها عن طريق التبرعات وتم أكمالها بمساعدة الجيش وأصبحت مدرسة ولكنها بعيدة كثيراً عن المدينة ، وقمنا بتعمير مدرسة أخرى في البلدة أيضاً عن طريق التبرعات من رؤساء

أهالي السليمانية والطالبانية والجبور ... وهكذا يوجد لدينا (13) مدرسة تعود للأهالي ، وقد تم بناء مدرسة في كل قرية من قبل رؤساء العشائر وكان لدينا مدرسة ثانوية وتم ألغاؤها فأرجو اعادة فتحها وكذلك أطلب فتح مدرسة ثانوية للبنات داعياً معالي الوزير ان يهتم بهذه الأمور " (86) .

وخلال مناقشة النواب لائحة مكافحة البغاء داخل أروقة مجلس النواب ، تحدث نائب ديالى جميل الاورفلي قائلاً : " ان موضوع معالجة البغاء تهتم بها كثير من الحكومات وقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بمعالجة هذه المشكلة المهمة وقام الوزير حسن عبد الرحمن (87) ، بإلغاء المبعي العام فاقترح على معالي الوزير بعض الملاحظات منها ، ان المادة الرابعة تقول يعاقب بالسجن لمدة عام واحد كل من فتح داراً للدعارة او مباشرة الدعارة الا انه يجب ان يضاف عليها عبارة ويغلق " الدار المفتوح " ، كما أقترح ان يصبح بعد الحكم بالحبس ان تغلق الدار المهيأة للدعارة . في حين جعلت المادة الثالثة بأن يكون عقاب " السمسير " ومن شاركه او عاونه الحبس الشديد لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ولا تقل عن ثلاث أشهر وان هذه المادة تحتاج الى إضافة العبارة التالية (وللمحلات المجاورة حق إقامة الدعوة) وكذلك الحال بالنسبة للشخص الذي قام بإيجار داره " لسمسره " وهو لا يعلم بها فيجب ان يكون له الحق في ان يطلب الدعوة للتخلية ، فأرجو من معالي الوزير ان يأخذ بهذه المقترحات لما فيها من خدمة اجتماعية للبلد " (88) .

اما النائب " عز الدين النقيب " ، فقد تطرق في هذا الموضوع نفسه قائلاً :-
" أعتقد انه لا يوجد نائب في مجلس النواب يخالف هذه اللائحة التي جاءت لإغراض خدمة اجتماعية في هذا البلد وكل ما فيها هو الحد والتقليل من أنتشار البغاء ووضع نصوص لعقاب السمسرة والإيقافات الأخرى " (89) .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ الثالث من آذار عام 1956 ، ناقش النواب موضوع " الحراسة الليلية " ، لما لها من تأثير على المجتمع لكونها تخص أمن العائلة العراقية ، اذ طالب " النقيب " وزير الداخلية " سعيد قزاز " (90) ، ببيان أسباب إلغاء الحكومة رسومها على عاتق الأهالي وأودعها إلى عهدة الشرطة دون أن تتخذ

التدابير التي من شأنها ان تحفظ أموال الناس وتعويضهم⁽⁹¹⁾ .وقد رد الوزير على النائب بقوله : " ان هذا الأمر من واجب الحكومة ، ألا ان الأخيرة غير ملزمة بتحمل تبعات الجرائم التي يرتكبها الأفراد " ⁽⁹²⁾ .

وقد أنتقد النائب " النقيب الوزير معلقاً على جوابه بقوله : " ان الحكومة نفت جميع المسؤوليات التي تقع جراء السرقات في الحراسة . فأنا حقيقةً أسف على هذا التصريح ، اذ كانت الطريقة سابقاً تتم بين البلديات ومتعهدي الحراسة ، بل كانت هناك بعض البلديات تتعاقد مع الحراس وتضع شروط معينة تلزم الحراس بالأموال والتعويض عنها . وقد كانت الطريقة جارية ومتبعة لدى الكثير من البلديات وكان الحراس يؤدون التعويض عنها فيما اذا ثبت عليهم الإهمال ، أما الآن بهذا التصريح فإن الشرطة تخلت عن مسؤولياتها وبالتالي تعرض الأفراد والدور الى السرقة دون محاسبة . فأرجو من معالي وزير الداخلية أن ينظر الى هذه القضية وان يضع الحلول الملائمة لها ⁽⁹³⁾ .

تبين من خلال ما تقدم ، ان النواب على الرغم من مناقشاتهم وتعليقاتهم ومداخلاتهم لبعض من القضايا الاجتماعية، التي لها علاقة مباشرة بحياة الفرد العراقي سواء كانت على الجانب التعليمي والصحي والخدمي، ألا انها لم تغير شيئاً ، اذ لم تتحسن الأوضاع الاجتماعية في البلاد ، وبقيت الخدمات متردية مع مرافقة الفقر والجهل الملازمين للعراقيين، ألا انها مع ذلك كانت هذه العملية البرلمانية تجربة فريدة في الحياة الديمقراطية لكونها طالبت المسؤولين بالالتزام تجاه مسؤولياتهم .

الخاتمة

كان لنواب ديالى مواقف وراء شأنهم في ذلك شأن اعضاء المجلس النيابي ، اذ كان لهم صوت مسموع وصريح أثناء المناقشات التي شهدتها مجلس النواب وشكل حضورهم في المجلس علامة واضحة لكل من مثل هذا اللواء في البرلمان. كما أتصفت مناقشاتهم بالنشاط والحيوية ، في أغلب جلسات مجلس النواب وغالباً ما

كانت افكارهم تتوافق مع الأفكار المطروحة لأعضاء مجلس النواب وتتناقض معهم في بعض الأحيان .

أنقد نواب ديالى موقف الحكومة العراقية تجاه القضايا العربية ، ولاسيما موقفها من التطورات السياسية في سورية وموقف الحكومة الإيرانية بشأن تجاوزها في مياه نهر الوند . وطالبو كذلك بقطع العلاقات السياسية مع فرنسا وإسرائيل أيضاً. اما على الصعيد الداخلي ، فقد طالبو بإطلاق الحريات الدستورية وبالانتخاب المباشر وكذلك طالبو بحرية الأحزاب ودعوها إلى عدم زج موظفيها في الشؤون الحزبية .

حرص النواب في مداخلاتهم ومناقشاتهم خلال جلسات المجلس النيابي على تعزيز المناقشات التي تهم حياة الفرد العراقي اليومية ولاسيما في القرى والنواحي ، وان كان أكثرها يغلب عليه الطابع المحلي الذي كان يتعلق بـ (لواء ديالى) ، كونها تمثل مناطقهم الانتخابية التي تشرفوا بتمثيلها في البرلمان . منطلقين من كون هذه المناطق تحتاج الى معالجة اصلاحية وخدمية على الجانب التعليمي والصحي نتيجة لواقعها الاجتماعي المتردي .

ناقش النواب ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي ، وطالبو برفع المستوى المعاشي للعراقيين ، وتوفير سبل العيش المترفة لهم ، ولكن على الرغم من كل مداخلاتهم ومناقشاتهم داخل مجلس النواب ، ألا ان الحكومة لم تبد أي اهتمام لمطالب النواب ، لكون الأغلبية النيابية كانت مؤيدة لسياسة الحكومات المتعاقبة التي هيمنت على البرلمان الأمر الذي جعل المجالس النيابية تستلهم أراها ومواقفها وتصرفاتها من السلطة التنفيذية ، الأمر الذي جعل تأثير الجهة الأخرى الممثلة بـ (الأقلية النيابية المعارضة) ضعيفاً جداً .

Abstract

This paper deals within it, the attitudes and opinions of deputies in Diyala Iraqi Council of Representatives (1950-1956), indicating the main interventions and comments made by the discussions that witnessed the Chamber of Deputies during the time placed the search, which covered many topics of political, economic and social development.

In spite of the parliamentary assemblies during that era were prone to delay and fraud. The solution is always threatened by the executive, which led to the dominance of the parliament and the political ring to tighten his men, and that most MPs were entering parliament through the Ministry and the tiles. But despite all the things that have recorded at the House of Representatives. But this did not prevent the House of Representatives in general, and Vice Diyala in particular that the vote Saved of them to discuss the general policy of the country at the domestic level, critics of the government on its actions and that is what caused them to demand the launch of constitutional freedoms and to demand direct elections, as well

as their discussion of the government's foreign policy , and in particular its attitude towards the Arab issues, as it defended the House of Representatives for the Algerian cause and demanded the help of the Algerians in their struggle against French colonialism, and not lost economic and social aspects of sight of some of the other deputies from the representatives of the Brigade, Diyala, "as it treated the comments a lot of economic and social issues in order to curb the crisis Finance that accompanied the successive governments as well as reduce poverty and rampant illiteracy and develop appropriate solutions for the health and deteriorating service and raise the standard of living of citizens.

Research aimed to know the attitudes and opinions of deputies of Diyala in the House of Representatives (1950-1956), indicating the main interventions and their proposals on the aspects emphasized during the discussions of the Council. The importance lies from being treated the internal political situation, as well as economic and social aspects related to the other lives of Iraqi citizens.

The choice of the year (1950), specifically mid-September of the same year the beginning of a research topic because it represents the date of the formation of the Ministry of Nuri Said Eleventh and which coincided with the approaching date of the meeting, the normal third of the Council of Representatives in 1950, but stopped the search when in 1956 because it represents the end of the meeting normal The second of the end of May of the same year.

The research in the sources mainly on the minutes of meetings of the Iraqi parliament years (1950-1956).

المصادر والهوامش

- (١) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 ، النجف الأشرف ، 1975 ، ص 456.
- (٢) جميل الاورفلي :- ولد في بغداد وتخرج من كلية الحقوق العراقية عام 1930 ، وهو من رجال القانون البارزين . انتخب نائباً عن لواء ديالى في مجلس النواب للأعوام 1953 – 1954 – 1958 تقلد مناصب عديدة منها وزيراً للعدل عام 1953 ، وزيراً للمعارف عام 1954 ، ثم وزيراً للزراعة (1957 – 1958) . ينظر :- باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث 1869 – 1969 ، ج 1 ، بغداد 1978 ، ص 220 – 221 .
- (٣) محاضر مجلس النواب ن الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس لعام 1947 ، الجلسة الثالثة ، في السادس والعشرين من اذار 1947 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1947 ، ص 36 .
- (٤) حسام الدين جمعة :- ولد في بغداد عام 1898 ، تقلد مناصب عديدة منها متصرفاً للواء كركوك ومديراً عاماً للشرطة عام 1939 ، ومديراً عاماً للتموين عام 1942 ، ثم أميناً للعاصمة عام 1944 . انتخب نائباً عن لواء ديالى في

- مجلس النواب عام 1948 ، وأعيد انتخابه في كانون الثاني 1953 ، أصبح وزيراً للدفاع في عام 1952 ، ثم وزيراً للداخلية عام 1953 . ينظر :- باقر امين الورد ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 252 .
- (٥) عز الدين النقيب :- ولد في مندلي عام 1899 ونشأ فيها ، أصبح رئيساً لبلدية مندلي عام 1924 ، ثم انتخب عن لواء ديالى في حزيران 1928 ، وبعدها مثل اللواء في جميع دورات مجلس النواب الى عام 1958 عدا دورة شباط 1937 ، أصبح نائباً لرئيس مجلس النواب عام 1944 ، لغاية عام 1947 ، توفي في مندلي عام 1959 . ينظر :- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج 2 ، ط 1 ، لندن ، 2004 ، ص 383 .
- (٦) محاضر مجلس النواب ن الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي للمجلس لعام 1949 ، الجلسة الخامسة عشرة ، في التاسع عشر من اذار 1950 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1950 ، ص 189-190 .
- (٧) محاضر مجلس النواب ن الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي للمجلس لعام 1949 ، الجلسة السادسة والعشرون ، في السادس والعشرين من نيسان 1950 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1950 ، ص 341 .
- (٨) للتفصيل اكثر عن هذه الشخصية ودورها السياسي . ينظر :- جمعة عليوي فرحان ، علي جودت الأيوبي ودوره في سياسة العراق حتى عام 1958 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد 1997 .
- (٩) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 - 1958 ، بغداد ، 1963 ، ص 269 .
- (١٠) للتفصيل اكثر عن هذه الشخصية ودورها السياسي . ينظر :- توفيق السويدي ، مذكراتي في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ، 2011 .
- (١١) جريدة " لواء الاستقلال " ، عراقية ، 6 شباط 1950 .
- (١٢) مؤيد ابراهيم الوندأوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 - 1958 ، بغداد ، 1992 ، ص 108 .

- (١٣) للاطلاع على التشكيلة الوزارية . ينظر :- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 8 ، بيروت ، 1968 ، ص 180 .
- (١٤) المصدر نفسه ، ج8 ، ص 181 .
- (١٥) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941 - 1953 ، ص 694 .
- (١٦) عادل غفوري خليل ، احزاب المعارضة العلنية في العراق 1946 - 1954 ، ط 1 ، بغداد ، 1984 ، ص 217 .
- (١٧) نزار توفيق سلطان الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، بغداد ، د . ت ، ص 65 .
- (١٨) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 8 ، ص 187 .
- (١٩) بلغ عدد النواب ثمانية وعشرون نائباً ، وكان نائب ديالى عز الدين النقيب احدهم .
- (٢٠) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ، ص 695 .
- (٢١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام 1951 ، الجلسة التاسعة ، في الثالث عشر من شباط 1952 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1951 ، ص 92 .
- (٢٢) المصدر نفسه ، ص 93 .
- (٢٣) فيصل الثاني :- ولد في بغداد في الثاني من ايار 1935 . وهو الابن الوحيد للملك غازي ، اصبح ملكاً على العراق في الثاني من ايار 1953 . قتل في الرابع عشر من تموز 1958 . للتفصيل اكثر عن هذه الشخصية ينظر :- لطفي جعفر فرج ، الملك فيصل الثاني اخر ملوك العراق ، ط 1 ، بيروت ، 2001 ، ص 73-227 .
- (٢٤) للاطلاع على التشكيلة الوزارية . ينظر :- المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، دليل الوزارات العراقية 1920 - 2003 ، ط 1 ، بغداد 2007 ، ص 156 - 157 .
- (٢٥) جريدة " الزمان " بغداد ، 8 ايار 1953 .

- (٢٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام 1952 – 1953 ، الجلسة الثالثة والعشرون ، في الحادي عشر من مايس 1953 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954 ، ص 394 .
- (٢٧) لطفي عزت :- انتخب نائباً عن لواء ديالى في مجلس النواب العراقي في دورته الانتخابية الخامسة عشرة من الأول من كانون الأول 1954 ولغاية نهاية حزيران 1957 . ينظر :- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 296 – 297 .
- (٢٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1955 ، الجلسة الثالثة عشر ، في الثامن عشر من كانون الثاني 1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص 238 .
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص 239 .
- (٣٠) عبد المجيد كامل التكريتي ، مجلس الأمة العراقي (البرلمان والأعيان والنواب) 1945 – 1953 ، بغداد ، 2002 ، ص 270 .
- (٣١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة الاجتماع الاعتيادي الثالث (الثاني ، كانون الأول 1950 – الحادي والثلاثين من ايار 1951) ، الجلسة الثامنة عشرة ، في الأول من آذار 1951 ، ص 266 .
- (٣٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1951 ، الجلسة الرابعة ، في الثالث والعشرون من شباط 1952 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1951 ، ص 15 .
- (٣٣) المصدر نفسه .
- (٣٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1955 ، الجلسة الرابعة والثلاثين ، في السادس والعشرون من نيسان 1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص 552 .
- (٣٥) المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والعشرين ، في الثالث من آذار 1956 ، ص 430 .

- (٣٦) عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق 1953 – 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1987 ، 203 .
- (٣٧) عبد المجيد كامل التكريتي ، المصدر السابق ، ص 177 .
- (٣٨) المصدر نفسه ، ص 184 .
- (٣٩) المصدر نفسه ، ص 203 .
- (٤٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث (الثاني من كانون الأول 1950 – الحادي والثلاثين من ايار 1951 (الجلسة العاشرة ، في الخامس والعشرون من كانون الثاني 1951 ، ص 136 .
- (٤١) المصدر نفسه ، ص 142 .
- (٤٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الرابع لعام 1951 ، الجلسة الحادية عشرة ، في الرابع عشر من شباط 1952 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ص 104 .
- (٤٣) المصدر نفسه ، ص 62 – 63 .
- (٤٤) عبد المجيد كامل التكريتي ، المصدر السابق ، ص 207 .
- (٤٥) للاطلاع على الوزارة التي شكلها مصطفى العمري ينظر :- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 8 ، ص 271 .
- (٤٦) جريدة " الزمان " بغداد ، 29 تموز 1952 .
- (٤٧) جريدة " الأهالي " ، بغداد ، 21 تشرين الثاني 1952 .
- (٤٨) للتفصيل اكثر عن هذه الوزارة . راجع :- المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، المصدر السابق ، ص 150 – 151 .
- (٤٩) عبد المجيد كامل التكريتي ، المصدر السابق ، ص 206 .
- (٥٠) للتفصيل اكثر عن هذه الوزارة راجع :- المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، المصدر السابق ، ص 159 – 160 .
- (٥١) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص 204 .

- (٥٢) للاطلاع على التشكيلة الوزارية . ينظر :- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 98 .
- (٥٣) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص 205 .
- (٥٤) للتفصيل اكثر عن هذه الوزارة راجع . عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 123 .
- (٥٥) مؤيد ابراهيم الوندائي ، المصدر السابق ، ص 207 .
- (٥٦) جريدة " السياسة " ، بغداد ، 27 آب 1954 .
- (٥٧) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 154 .
- (٥٨) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص 205 .
- (٥٩) محاضرة مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1954 ، الجلسة الثالثة عشرة ، في الرابع من كانون الثاني 1955 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1955 ، ص 225 .
- (٦٠) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاد الملكي ، رقم الملف 5659 / 311 ، كتاب وزارة المالية الى رئاسة مجلس الوزراء المرقم 1102 في 1954/1/6 ، و 12 ، ص 24 .
- (٦١) ضمت التشكيلة الوزارية كلاً من نوري السعيد رئيساً للوزراء ، واحمد مختار نائباً للرئيس ، وضياء جعفر وزيراً للأعمار ، خليل كنه للمالية والمعارف وكالة ، ونديم الباجه جي للاقتصاد ، عبد الرسول الخالصي وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وسعيد قزاز للداخلية ، وعبد الأمير علاوي للصحة ، وبرهان الدين باش اعيان للخارجية ، وصالح الجبوري للمواصلات ، ورشدي الجلي للزراعة ، وعبد الجبار التكرلي للعدل ، ومنير القاضي للمعارف وعلي الشرقي وزير بلا وزارة . ينظر :- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 6 .
- (٦٢) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 - 1958 ، ط 1 ، بغداد ، 1980 ، ص 138 .
- (٦٣) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص 205 .

- (٦٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1955 ، الجلسة السادسة عشرة ، في الثاني والعشرون من كانون الثاني 1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص 311 - 312 .
- (٦٥) المصدر نفسه ، ص 313 .
- (٦٦) محمد فخري الجميل :- انتخب نائباً عن لواء ديالى في مجلس النواب العراقي في دورته الانتخابية الخامسة عشرة في اجتماعه الاعتيادي الثالث (الأول من كانون الأول 1956 - حزيران 1957 وجدد انتخابه حتى التاسع من حزيران 1958 . ينظر :- المصدر نفسه ، ص 3 ؛ عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 300 .
- (٦٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1955 ، الجلسة الثانية عشرة ، في الثاني والعشرون من كانون الثاني 1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص 311 .
- (٦٨) المصدر نفسه ، الجلسة السادسة والثلاثون ، في الثالث من ايار 1956 ، ص 593 .
- (٦٩) جريدة " اليقظة " ، بغداد ، 27 كانون الأول 1955 .
- (٧٠) النواب الذين صادقوا على هذه اللائحة هم جميل الاورفلي ، راغب عبد الله عز الدين النقيب ، لطفي عزت ، اما الغائبون فهم ، حبيب الخيزران ، محمد فخري الجميل ، نهاد الزهاوي . ينظر :- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1955 ، الجلسة الثامنة والثلاثون ، في التاسع عشر من ايار 1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص 610 - 611 .
- (٧١) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 152 / 311 / لائحة تصريف قانون اتفاقية التبادل التجاري لعام 1955 ، و 1 ، ص 2.

- (٧٢) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 3711 / 311 ، محاضر جلسات مجلس الوزراء ، الجلسة الرابعة والأربعين بعد المائة ، في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1955 ، و 3 ، ص 3 .
- (٧٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1955 ، الجلسة الخامسة ، في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1955 ، مطبعة الحكومة بغداد ، 1957 ، ص 50 .
- (٧٤) احمد مختار بابان: سياسي عراقي من مواليد 1900 ، وهو من اسرة ال بابان الكردية المعروفة ، تقلد مناصب عديدة . كان نائباً لرئيس الوزراء في وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة ، ثم أصبح رئيساً للوزراء في 19 ايار 1958 حتى نهاية العهد الملكي . توفي في المانيا عام 1976 . ينظر :- باقر أمين الورد ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 105 .
- (٧٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1955 ، الجلسة الخامسة ، في الحادي والثلاثين من كانون الاول 1955 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص 50 .
- (٧٦) مؤيد ابراهيم الوندائي ، المصدر السابق ، 216 .
- (٧٧) عبد المجيد كامل التكريتي ، المصدر السابق ، ص 164 .
- (٧٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1951 ، الجلسة السابعة عشرة ، في السابع والعشرين من شباط 1952 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1951 ، ص 256 .
- (٧٩) عبد الجبار محمود :- ولد في بغداد عام 1912 ، درس في المدرسة العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم طيار ، انتخب نائباً عن لواء ديالى عام (1953 - 1954) ، وبعدها انصرف الى التجارة والأعمال الاقتصادية ثم أختار الإقامة بعدها في سويسرا . ينظر :- مير بصري ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 462 .

- (٨٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1953 ، الجلسة الثالثة عشرة ، في الثاني والعشرين من آذار 1953 ، مطبعة الحكومة ، بغداد 1954 ، ص 214 .
- (٨١) راغب عبد الله :- انتخب نائباً عن لواء ديالى في مجلس النواب في دورته الانتخابية الخامسة عشرة (الأول من كانون الأول 1954 - نهاية حزيران 1957) . ينظر :- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 296 - 297 .
- (٨٢) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1955 ، الجلسة الرابعة عشرة ، في التاسع عشر من كانون الثاني 1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص 261 .
- (٨٣) المصدر نفسه .
- (٨٤) للتفصيل اكثر عن هذا الموضوع . ينظر :- عمار حسين علي العنزي ، لواء ديالى دراسة في أوضاع الإدارة والاجتماعية والاقتصادية 1932 - 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2011 ، ص 131 .
- (٨٥) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص 199 .
- (٨٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي 1955 ، الجلسة السادسة عشرة ، في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1956 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص 294 - 295 .
- (87) حسن عبد الرحمن :- ولد في عانة في لواء الدليم عام 1910 ، عمل معلماً في مدارس الناصرية الابتدائية ، دخل كلية الحقوق في بغداد وتخرج منها عام 1935 ، عين حاكماً في محاكم البصرة المدنية . انتخب نائباً عن البصرة عام 1948 ، ثم جدد انتخابه في عام 1935 ، عين وزيراً للشؤون الاجتماعية في ايلول 1953 لغاية التاسع من كانون الثاني 1954 . توفي في بغداد 1973 . ينظر :- مير بصري ، المصدر السابق ، ح . 2 ص 172 .

- (88) محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الثاني لعام 1955 ،الجلسة الثانية والأربعين ، في السادس والعشرين من ايار 1956 ،مطبعة الحكومة ، بغداد ،1957، ص 689 .
- (89) المصدر نفسه ،ص688 .
- (90) للتفصيل اكثر ع-ن هذه الشخصية راجع : عبد الرحمن ادريس البياتي ، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام 1959 ، ط2 ، السليمانية ، 2007.
- (91) محاضر مجلس النواب ،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1955 ، الجلسة الثالثة والعشرين ،في الثالث من اذار 1956 ، مطبعة الحكومة ،بغداد ،1957، ص 435 .
- (92) المصدر نفسه .
- (93) المصدر نفسه ، ص436 .